ملخص تنفيذى

أحدث التوجهات الإقتصادية...

تسعى وزارة المالية بشكل دائم لإتاحة كل ما هو جديد من معلومات للمواطنين والإفصاح عنها بكل شفافية خاصة فى ظل ما تمر به البلاد من ظرف دقيق يتسم بعدم اليقين مع اشتداد الأزمة الناتجة عن فيروس كورونا المستجد، وفى هذا الإطار قامت وزارة المالية لأول مرة بإصدار ونشر نسخة المواطن من البيان التمهيدى ما قبل الموازنة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ باللغتين العربية والانجليزية وإتاحتها على الموقع الرسمى للوزارة www.mof.gov.eg كخطوة استباقية وجديدة في مجال التوسع في الشفافية والافصاح مع اشراك المجتمع كجزء من خطوات اصلاح المالية العامة، وهى نسخة مبسطة تتضمن بنودًا ومعلومات أكثر تفصيلية عن الموازنة الجديدة حيث تلقي الضوء على خطة الحكومة لأولويات الإنفاق العام، وتعزيز المخصصات المالية الخاصة بالتعليم والصحة (واستيفاء نسب الاستحقاق الدستوري لهما باعتبارهما الركيزة الأساسية لبناء الإنسان جنبًا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، والأجور، والمعاشات، والدعم الاجتماعي الذي يمس فئة عريضة من المجتمع المصري، فضلاً عن حزمة الإجراءات المحفزة للنشاط الاقتصادي التى اتخذتها الحكومة لمساندة الفئات الأكثر تضررًا؛ حيث تم تخصيص ١٠٠ مليار جنيه لتمويل خطة الدولة الشاملة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، والجهود التحفيزية لدعم الصناعات والمشروعات الإنتاجية وهى الحزمة الأكبر في تاريخ الموازنات المصرية، حيث تتعدى حزمة الإجراءات التى تم تنفيذها عام ٢٠٠٨ لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

كما تُلقي النسخة الضوء بشكل مبسط علي أهم الإجراءات المالية المنتظر تطبيقها من أول يوليو المقبل حتى يتمكن المواطن البسيط من الاطلاع على ما يخصه من الموازنة الجديدة وفوائدها على تحسين الدخول وتخفيف الأعباء عن كاهل الشرائح العريضة بالمجتمع، خاصة أصحاب المرتبات والدخول الثابتة حيث سيتم تطبيق الشرائح الضريبية الجديدة للضرائب علي الدخل، التي تم تصميمها بحيث تنحاز لأصحاب الدخول الأقل، كما تحتوى على توضيح لمستويات الدين، ومصادر التمويل المختلفة ومدفوعات الفوائد وهى معلومات تفصيلية يتم الإعلان عنها لأول مرة للمواطن، بالإضافة الى توضيح المخاطر المالية المحلية والعالمية للموازنة المقبلة خاصة فى ضوء انتشار فيروس كورونا، كما تعد هذه النسخة أحد اهم أدوات الموازنة التشاركية.

وفى سياق متصل، فقد أدت الاجراءات الاصلاحية المنفذة إلى اشادة العديد من المنظمات المالية والتنموية الدولية تأكيداً على تزايد الثقة فى الاقتصاد المصري، حيث قامت مؤخراً مؤسسة موديز الدولية للتصنيف الإئتمانى بتأكيد الثقة فى الإقتصاد المصري حيث أبقت على درجة التقييم عند B٢ مستقر، مشيدة بجهود الإصلاح المالى، والنقدى، والجهود المبذولة لتحقيق التنمية البشرية، فيما ابقت على تصنيفات نيجيريا عند B٢ مع الرجوع إلى التوقعات السلبية، وخفضت توقعاتها للأنظمة المصرفية في جنوب إفريقيا ونيجيريا والمغرب وذلك وسط مخاوف من تداعيات جائحة فيروس كورونا وتراجع أسعار النفط.

هذا وقد أدت جهود وزارة المالية بشكل مكثف لتدعيم أطر الشفافية خلال السنوات الخمس الماضية إلى تحسن ترتيب مصر بخطى ثابتة فى مؤشر الشفافية الذي تصدره شراكة الموازنة الدولية «IBP » كل عامين لعام ٢٠١٩ الصادر في ابريل ٢٠٢٠ بحوالى ٢٧ درجة بشكل تراكمى، خلال الدورتين السابقتين فى عامى «٢٠١٧، ٢٠١٩» لتحقق ٤٣ نقطة مئوية خلال عام ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٦ نقطة خلال عام ٢٠١٥؛ وهو ما يقترب من المتوسط العالمى البالغ ٤٥ نقطة مئوية، وهو ما يتعدى متوسط منطقة الشرق الأوسط البالغ ٢٢ نقطة مئوية؛ وبذلك ترتفع مصر عالمياً بـ٤ درجات لتحتل المرتبة ٦١ والمركز الثانى اقليميا بعد دولة الأردن وبالتوازي مع المغرب، صعوداً من المرتبة ٦٥ في تقرير عام ٢٠١٧ من بين ١١٧ دولة شملها التقرير. كما ارتفع مؤشر «المشاركة المجتمعية» لمصر بأربع نقاط مئوية في تقرير عام ٢٠١٩ إلى ١٥ نقطة مقارنة بـ ١١ نقطة عام ٢٠١٧؛ لتتعدى مصر بذلك المتوسط العالمي، وتتخطى الأردن والمغرب. وجدير بالذكر أن تقرير شفافية الموازنة يستخدم على نطاق واسع من قبل المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين، إضافة إلى وكالات التصنيف الائتماني كمؤشر فرعى للاستثمار الآمن، وأن تحسن ترتيب مصر فى هذا المؤشر يُجسد حرص الوزارة على إتاحة معلومات وافية ومسبقة عن السياسات المالية والضريبية بما يسهم فى تحفيز معدلات الاستثمار.

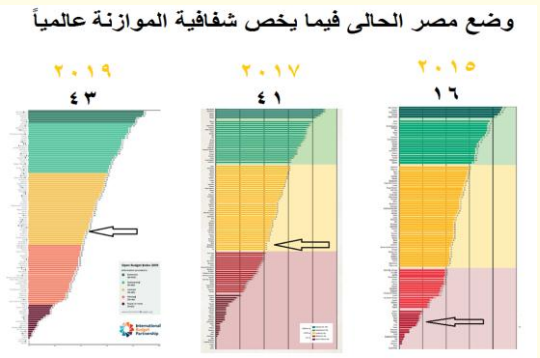

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛
القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ محققاً ٥.٦٪، مقارنة بمتوسط قدره ٢.٣% في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وجدير بالذكر أن مصر حصلت على المركز الثالث على مستوى العالم بعد الصين والهند فى معدل النمو المحرز، والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى **الأداء الإيجابى للاستثمار وصافي الصادرات بدلاً من الاستهلاك الذي كان المحرك الرئيسي للنمو لسنوات عديدة**. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق على الصناعات التحويلية والغاز الطبيعي والسياحة والتشييد والبناء والاتصالات كأهم المحركات للنمو مما يسلط الضوء على التحول لهيكل قطاعي أكثر استدامة. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧.٥% فى يونيو ٢٠١٩. وجارى العمل على نشر البيانات الخاصة بالعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨.

وقد حقق صافى الصادرات مساهمة إيجابية فى النمو بـ ٢.٣ نقطة مئوية فى ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بمساهمة قدرها ١.٩% فى العام السابق. **كما ساهم الإستهلاك الخاص والعام** فى النمو مستقراً عند ١.٠ نقطة مئوية. فضلاً عن **مساهمة الاستثمارات فى النمو بنسبة** ٢.٢ نقطة مئوية، مقارنة بـ ٢.٤ نقطة مئوية فى العام السابق.

وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي بنسبة ٥.٣% على أساس شهرى ليحقق ١٤١.٨ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٣٤.٦ نقطة خلال الشهر السابق، مدفوعاً بارتفاع المؤشر الفرعى للتشييد والبناء بـ ٤٧.٢% ليحقق ١٧٣.٩ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١١٨.١ نقطة خلال الشهر السابق. يليه قطاع السياحة الذى ارتفع بمقدار ١٠.١% ليصل الى ١٥٦.٨ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٤٢.٤ نقطة خلال الشهر السابق.

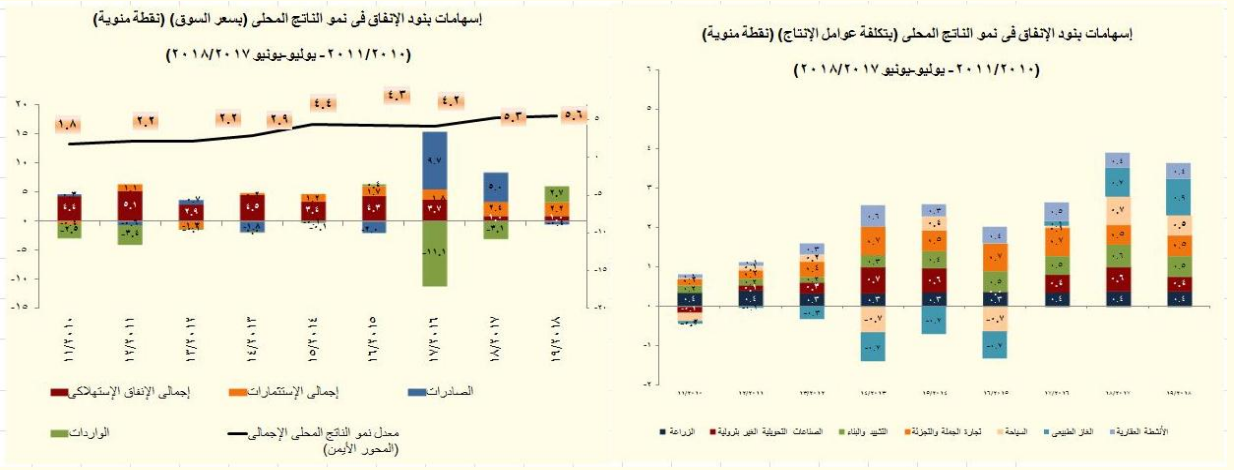

وعلى جانب الطلب، حقق الإستهلاك الخاص خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ معدل نمو سنوى بلغ نحو ٠.٩% ، مقارنة بـ ١.٠% في العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٠.٨ نقطة مئوية). بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٢.٨% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ ١.٧% خلال العام السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٢ نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حققت الإستثمارات معدل نمو سنوي قدره ١٣.١% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٢.٢ نقطة مئوية).

على الجانب الآخر، حقق صافى الصادرات إسهام إيجابى في النمو بلغ ٢.٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ١.٩ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت تلك التطورات في ضوء انخفاض معدل نمو الواردات بنسبة تفوق نمو الصادرات خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ بمعدل إنخفاض بلغ نحو ٨.٩% للواردات خلال عام الدراسة، لتحقق بذلك معدل مساهمة بلغ ٢.٧ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سلبية بلغت ٣.١ نقطة مئوية خلال العام السابق). بينما إنخفضت الصادرات بمعدل اقل بلغ ٢.١% خلال عام الدراسة (بمعدل إسهام بلغ -٠.٤ نقطة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى).

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، ويأتى على رأسها قطاع السياحة والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٢٠.١% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨، مقابل العام السابق (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ٠.٥ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٧ نقطة مئوية خلال العام السابق). وقد حقق أيضاً قطاع الغاز الطبيعى الغير بترولي معدل نمو سنوى قدره ٢٠.٢% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٩ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠.٧ خلال العام السابق). كما حقق قطاع الاتصالات معدل نمو سنوى قدره ١٦.٧% خلال عام الدراسة (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنحو ٠.٤ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٣ نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حقق قطاع التشييد والبناء معدل نمو سنوى قدره ٨.٨% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٥ نقطة مئوية). بالإضافة الى تحقيق قطاع الصناعات التحويلية الغير بترولية معدل نمو سنوى بلغ نحو ٣% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ (بمعدل إسهام إيجابى بمقدار ٠.٤ نقطة مئوية). أما بخصوص قطاع الزراعة فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣.٣% (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٤ نقطة مئوية). كما حقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة معدل نمو سنوى قدره ٣.٩% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٥ نقطة مئوية). وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الأنشطة العقارية حقق معدل نمو سنوى قدره ٣.٩% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٤ نقطة مئوية خلال عام الدراسة).

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٣٦ **مليار دولار خلال** مايو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٣.٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.
- **أما علي صعيد مؤشرات البورصة المصرية**، فقدد انخفض مؤشر EGX- بنحو ٣.١٦% ليحقق ١٠٢٢٠.١ نقطة خلال شهر مايو ٢٠٢٠، مقارنة بمستواه المحقق فى الشهر السابق والذى بلغ ١٠٥٥٤ نقطة.
- **حققت حصيلة الايرادات السياحية** نحو **١٢.٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩.٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

القطاع المالى

- **قامت الحكومة فى ضوء الرؤية الإستراتيجية التى أعلنتها من خلال البرنامج الوطنى للإصلاح الإقتصادى بإتخاذ العديد من الإجراءات الاصلاحية خلال الثلاث أعوام السابقة فى مختلف المجالات بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح نحو أداء يواكب إمكاناته والإستغلال الأمثل للطاقات الكامنة. وقد كان لتلك الإجراءات الإصلاحية أثر ملحوظ على زيادة صلابة الإقتصاد المصري.**

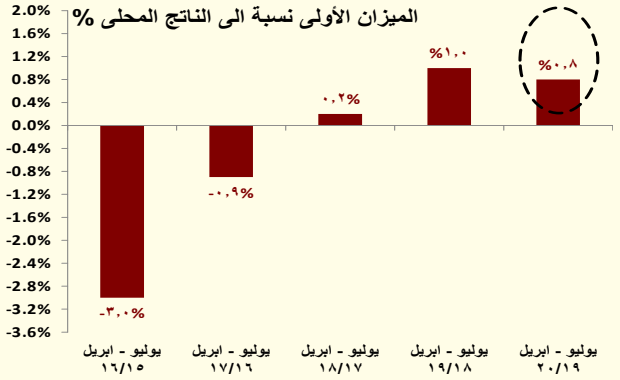

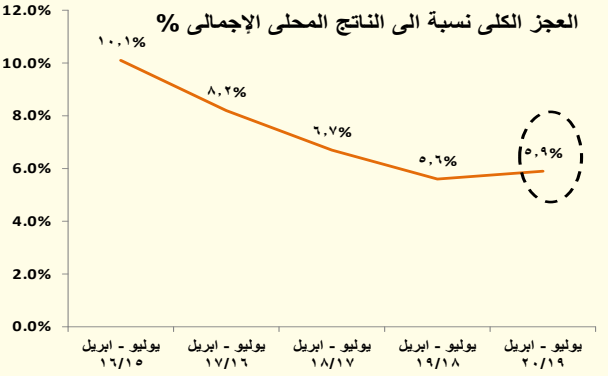

- **حيث تشير النتائج إلى إستمرار تحقيق فائض أولي قدره ٥٠.٩ مليار جنيه (٠.٨% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقابل فائض أولى بلغ ٥٤.٨ مليار جنيه (١% من الناتج المحلى الإجمالى) . وقد حقق العجز الكلى١ للموازنة العامة للدولة نحو ٥.٩% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٥.٦% خلال**

١/ يأتي الإرتفاع الطفيف فى العجز المالى الكلى نتيجة سداد الخزانة المبكر (خلال الربع الأول من ٢٠٢٠/٢٠١٩) لنحو ٣٣ مليار جنيه (٠.٥٦% من الناتج) لصالح صناديق المعاشات وهى تمثل كامل مستحقات الفوائد لصالح الصناديق للعام بأكمله بدلاً من سداد معظم هذه المبلغ في يونيو كما كان متبعاً فى السابق. وتأتى تلك المعالجة ضمن اتفاق التسوية بين الخزانة وصناديق المعاشات لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩. كما قامت الخزانة باستدعاء بعض السندات صفرية الكوبون وإعادة اصدار تلك السندات بسعر فائدة يقل عن سعر الاصدار بـ٤% مما استلزم سداد الفوائد المستحقة عن تلك السندات بشكل مبكر (أكتوبر ٢٠١٩ بدلا من ابريل ٢٠٢٠) وبقيمة ١٦ مليار جنيه. وقد اسفر ذلك عن تحقيق وفر في فاتورة الفوائد المستحقة على تلك السندات وهو ما حد من التكلفة الإضافية

نفس الفترة من العام المالى السابق. وذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ٤.١%، وإرتفاع المصروفات بنحو ٨.٦% خلال فترة الدراسة.

- **وقد بلغت إجمالى الإيرادات نحو ٧١٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠٢٠/٢٠١٩، لترتفع بنحو ٢٨.٣ مليار جنيه (بنسبة نمو ٤.١%)، لتساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية وحدها بنحو ٥٤٥.٤ مليار جنيه من إجمالى الإيرادات** (تمثل ٧٦.٣% من إجمالى الإيرادات) **مدفوعاً بإرتفاع المتحصلات الضريبية من الضرائب على الدخل** بنحو ٧.٠ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣.٦%) لتسجل ١٩٨.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، حيث ساهم في ذلك إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بـ٦.٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٤.٨%) لتحقق ٥١.٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة، مقابل ٤٤.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، كما ارتفعت الضرائب المحصلة من النشاط التجارى والصناعى بـ٤.١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢١.٦%) لتحقق نحو ٢٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى إرتفاع الضرائب المحصلة على الخدمات بنحو ٥.٥ مليار جنيه (بنسبة ١٧.٥%) لتصل ٣٦.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- وقد إرتفعت **الإيرادات غير الضريبية** (تمثل ٢٣.٧% من إجمالى الإيرادات) بنحو **٣٣.١ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢٤.٣%) لتحقق ١٦٩.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٣٦.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. إرتفعت المنح لتسجل ٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. **وإرتفعت الحصيلة من عوائد الملكية بـ٩ مليار جنيه (بنسبة ١٦.٨%)** لتحقق نحو ٦٢.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٥٣.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً في الأساس **بإرتفاع أرباح الأسهم من الهيئات الإقتصادية بنحو ٠.٧** مليار جنيه (بنسبة ٦.٨%) لتحقق ١٠.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، **وإرتفاع أرباح الأسهم من الشركات العامة بنحو ٢.٦ مليار جنيه** لتحقق ٦.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، **وإرتفاع أرباح الأسهم من الهيئة العامة للبترول بنحو ١.٦ مليار جنيه** لتسجل نحو ٢.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. **كما إرتفعت الحصيلة من بيع السلع والخدمات بنحو ١١.٢ مليار جنيه** (بنسبة ٢٩%) لتحقق ٥٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفعت الحصيلة من الإيرادات الأخرى بـ٨.٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٠.٧%) لتحقق ٥١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

التى ستتحملها الخزانة مقابل اعادة تسعير سندات الخزانة الصادرة لصالح البنك المركزي بأسعار السوق (١٥.٥%)، بالإضافة الى تسعير سندات فروق تغير سعر الصرف الصادرة للبنك المركزى بقيمة ٢٥ مليار بعائد ١٥.٥% بدلا من ٠% كما كان متبعا. كما قامت وزارة المالية بتوفير تمويل خلال النصف الأول من العام المالي الحالي لسداد قيمة شهادات قناة السويس وقت استحقاقها بقيمة تقترب من ٦٠ مليار جنيه، بالإضافة الى توفير ما يزيد عن ٤٠ مليار جنيه لشراء شحنات إضافية تلبى احتياجات البلاد من المواد البترولية ولتكوين مخزون استراتيجي من المواد البترولية وللمساهمة في فض التشابكات المالية بين قطاعي البترول والكهرباء. كما قامت وزارة المالية بتوفير ما يزيد عن ٨٠ مليار جنية لصناديق المعاشات كجزء من التسوية المخصصة لهذا العام بقيمة ١٦٠.٥ مليار جنية،

الأداء المالى خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠٢٠/٢٠١٩

(مليار جنيه)

البيان	يوليو-ابريل		معدل التغير
	٢٠٢٠/١٩	٢٠١٩/١٨	
الإيرادات	**٧١٥,٠٤٣**	**٦٨٦,٧٨٣**	**٤.١%**
الضرائب	٥٤٥,٣٩٧	٥٥٠,٢٧١	-٠.٩%
المنح	٤,٠٣٤	٦٣٥	٥٣٥%
الإيرادات الأخرى	١٦٥,٦١٣	١٣٥,٨٧٧	٢١.٩%
المصروفات	**١,٠٦٦,٤٩٢**	**٩٨٢,٤٥٢**	**٨.٦%**
الأجور وتعويضات العاملين	٢٤١,٠٢٣	٢١٨,٥٩٠	١٠.٣%
شراء السلع والخدمات	٤٩,٨٩٣	٤٨,٨٨٧	٢.١%
الفوائد	٤٠٧,٣٠٩	٣٥١,٣٢٠	١٥.٩%
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٧٧,١٦٧	٢٠٢,٧٨٤	-١٢.٦%
المصروفات الأخرى	٦٧,٧٩٩	٦١,٥٠٥	١٠.٢%
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	١٢٣,٣٠١	٩٩,٣٦٦	٢٤.١%
الميزان النقدى	**-٣٥١,٤٤٩**	**-٢٩٥,٦٦٩**	
صافى حيازة الاصول المالية			
الميزان الكلى	**-٣٥٦,٤٢٣**	**-٢٩٦,٥١٦**	
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	٠.٨٪	١.٠٪	
العجز الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	-٥.٩٪	-٥.٦٪	

- **أما على جانب المصروفات،** فتستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى. وقد إرتفعت إجمالى المصروفات بنحو ٨.٦% خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إرتفع الإنفاق على مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بـ١٤.٥ مليار جنيه لتصل ٥٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. وإرتفاع إنفاق العلاج على نفقة الدولة بنحو ٢.٩ مليار جنيه ليحقق ٧.٣ مليار جنيه، مقابل ٤.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وإرتفاع الإنفاق على العلاج والأدوية بنحو ٠.٤ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٤.٣%) ليحقق ١.٩ مليار جنيه، وإرتفاع الإنفاق على دعم الصادرات بنحو ٠.٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٢.٧%) ليحقق ٣.٥ مليار جنيه .كما إرتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات بنحو ١ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢.١%) ليحقق ٥٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى الأساس نتيجة لزيادة الإنفاق على متطلبات الإنتاج والصيانة. كما إرتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات) بنحو ٢٤ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٤.١%) ليسجل ١٢٣.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٤٨٣٤.٢ مليار جنيه (٧٨.٤% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٤٨٠١.٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠.٢% من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٣٥٦.٢ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ٧٧.٢ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٠.٦ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ٣٧.٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. في حين تراجعت ديون البنوك إلى ٨.٧ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٩.٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

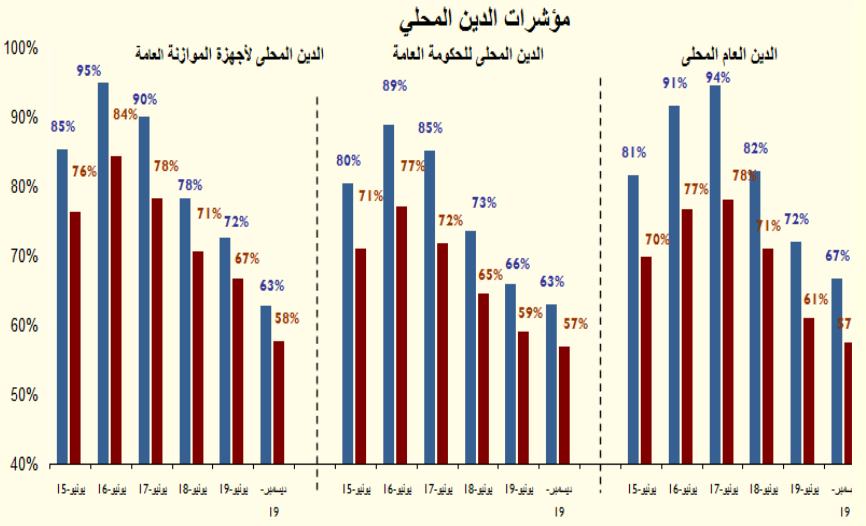

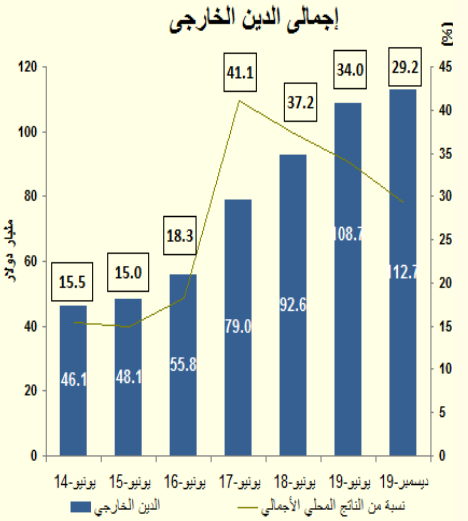

التضخم

تشير البيانات إلى تحقيق معدل التضخم السنوى نحو٥.٩% خلال شهر ابريل ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٥.١% خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى تراجعاً ليصل الى نحو ٥.٨٣% خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقارنة بـ١٤.٣٤% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق متأثراً بتراجع معدلات التضخم للطعام والشراب خلال نفس الفترة من العام.

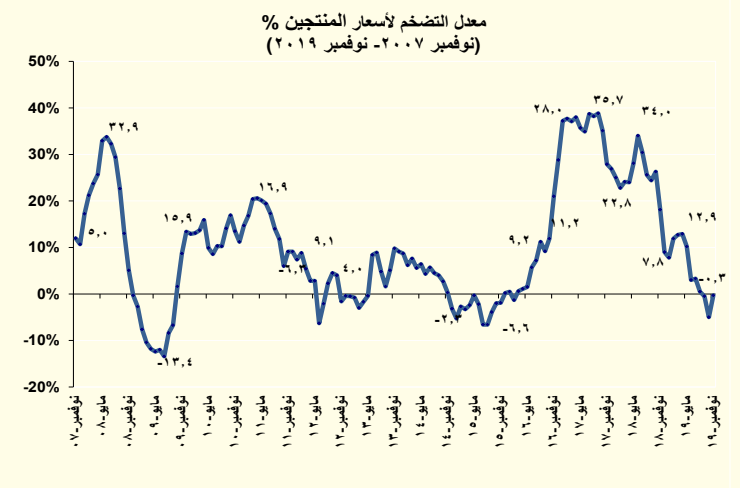

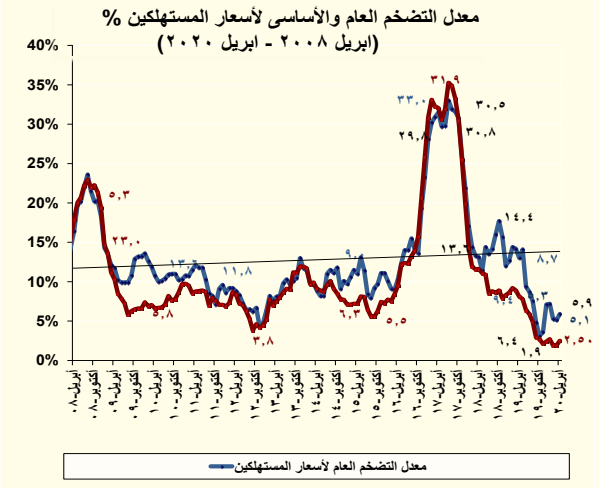

القطاع النقدى

- **وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي المصرى، فقد ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ١٤% (٤١٨٧.٦ مليار جنيه) في نهاية شهر فبراير ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٢.٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ١١.٥% خلال فبراير ٢٠١٩.** ويمكن تفسير ذلك فى ضوء **ارتفاع معدل النمو السنوي لكمية النقود** إلى ١٩.٥% في فبراير ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٧.٥ % في الشهر السابق مدفوعا بزيادة معدل النمو السنوي للودائع الجارية بالعملة المحلية إلى ٢١.٩ % في فبراير ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٩% خلال الشهر السابق إلى جانب زيادة في معدل النمو السنوي للعملة المتداولة إلى ١٧.٣% في فبراير ٢٠٢٠ مقارنة بـ ١٦.١% خلال الشهر السابق، كما **ارتفع معدل النمو السنوى لأشباه النقود** ليحقق ١٢.٣% فى نهاية شهر فبراير ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١١.٣% خلال الشهر السابق، نتيجة ارتفاع معدل نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية لتصل إلى ٢٢.٥% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٢٠.٥% خلال الشهر السابق.

- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية** إلي ٥٢.٣% (٣٨٦.١ مليار جنيه) في نهاية فبراير ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٤٨.٦% في الشهر السابق، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع في معدل النمو السنوي لاحتياطات البنوك لتسجل قيمة موجبة بنحو ٥.٢% في فبراير ٢٠٢٠ ، مقارنة بقيمة سالبة -١٠.١% في الشهر السابق.

- وعلى نحو آخر، فقد **ارتفع معدل النمو السنوى لصافي الأصول المحلية** إلى ١١.١ %فى فبراير ٢٠٢٠ (٣٨٠١.٥ مليار جنيه)، مقابل ١٠.٠% في الشهر السابق وذلك فى ضوء إرتفاع المطلوبات من القطاع الخاص إلي ١٢.٣% مقابل ١١.١ % في الشهر السابق، كما ارتفعت المطلوبات من القطاع الحكومي إلي ١١.٢% مقابل ١٠.٧ % في الشهر السابق .

- **وقد ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع - باستثناء الودائع لدي البنك المركزي** - إلى ١١% (٤٣٠٦ مليار جنيه) في نهاية فبراير ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٠.٧% خلال الشهر السابق. **جدير بالذكر أن نسبة ٨٥ % من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي**، بينما **انخفضت نسبة القروض إلى الودائع** إلى ٤٣.٩% في نهاية فبراير ٢٠٢٠ ، مقارنة بـ٤٤% الشهر السابق.

- وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٢٠ **الإبقاء على أسعار الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى دون تغيير** عند **٩.٢٥%،و١٠.٢٥% و٩.٧٥%** على التوالي. كما تم الإبقاء على سعر الإئتمان الخصم عند ٩.٧٥%.

القطاع الخارجى

- **حقق ميزان المدفوعات فائضاً كلياً بلغ نحو ٠.٤ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٩ /٢٠٢٠، مقابل عجز كلى قدره ١.٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضى.** ويأتى ذلك في ضوء **تحسن وتراجع عجز الميزان الجارى** بنحو ٠.٧ مليار دولار ليحقق ٤.٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة نتيجة لتراجع عجز الميزان التجارى غير البترولى وارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل، بالإضافة إلى **تحقيق فائض في ميزان الحساب الرأسمالى والمالى** بلغ ٥.٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

الامر الذى يمكن تفسيره على جانب المعاملات الجارية في ضوء ما يلى:

- **ارتفاع الصادرات السلعية غير البترولية** بنسبة ١١.٤% بنحو ٠.٩ مليار دولار لتحقق ٩.٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة (خاصة تزايد الصادرات في الذهب، وأجهزة الإرسال والإستقبال للإذاعة والتليفزيون، والأدوية والأمصال واللقاحات، وأصناف الصيدلة، والمركبات العضوية وغير العضوية)، مما حد من تراجع الصادرات البترولية لتسجل ٥.٠ مليار دولار بسبب انخفاض الصادرات من البترول الخام والمنتجات البترولية على الرغم من ارتفاع الصادرات من الغاز الطبيعى.
- **تراجع الواردات السلعية غير البترولية** بنسبة -١.٨% بنحو ٠.٥ مليار دولار لتحقق ٢٧.٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة (خاصة تراجع الواردات في حديد صب زهر، والقمح، وقطع غيار وأجزاء للسيارات والجرارات، والأدوية).
- **تراجع الواردات البترولية لتسجل ٥.٧٨ مليار دولار، مقابل ٥.٨٦ مليار دولار** نتيجة تراجع الواردات من المنتجات البترولية (بسبب وقف الاستيراد من الغاز الطبيعى اعتباراً من الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨) وارتفاع الواردات من البترول الخام.
- **إرتفاع تحويلات العاملين من الخارج** بنسبة ١٣.٥% بنحو ١.٧ مليار دولار لتحقق ١٣.٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة.
- **إرتفاع المتحصلات من رسوم المرور بقناة السويس** بنسبة ٣.٥% لتسجل ٣ مليار دولار.

أما على جانب ميزان المعاملات الرأسمالية فقد حقق صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل نحو ٥.٢ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠، حيث **إرتفع صافى الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنحو ٠.٨ مليار دولار ليسجل تدفقات للداخل بلغت ٥.٠ مليار دولار خلال فترة الدراسة**، مقابل ٤.٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد جاءت الزيادة في الإستثمارات الواردة إلى البلاد **في ضوء تزايد الإستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها لتصل ١.٢ مليار دولار، لتسجل نحو ٣.٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة**. كما سجلت الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٥.٢ مليار دولار(مقابل صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٣.١ مليار دولار)، وذلك على الرغم من تقلبات الأسواق المالية العالمية وخاصة الأسواق الناشئة.